برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 19- 2007/2/21

مذكرة إعلامية

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج

نيويورك، 19-22 يناير/ كانون الثاني 2007

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2007/INF/7
15 February 2007
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمينة المجلس التنفيذي: Ms C. von Roehl رقم الهاتف: 066513-2603

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

الاستعداد للكوارث الطبيعية

1- دعا رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف المدير التنفيذي لليونيسيف إلى تقديم ورقة معلومات أساسية وإجراء مناقشات باسم اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وقد شدد المدير التنفيذي على أهمية مرونة المجتمعات المحلية والملكية الوطنية والقيادة والعمل المشترك، موصية باتخاذ خمس تدابير، وهي: (1) الربط بين الإنذار المبكر والعمل المبكر، لا سيما في المجتمعات المحلية؛ (2) الحد من أخطار الكوارث بالنسبة للمجتمعات المحلية وتحسين قدراتها على الاستجابة لها؛ (3) جعل أنظمة الطوارئ أكثر موثوقية؛ (4) تحسين القدرات من أجل حشد عمليات الاستجابة للطوارئ وإدارتها؛ و(5) تعزيز التركيز على الحد من الأخطار، وفقا لما هو موصى به في إطار عمل هيوغو 2005-2015. وينبغي إدراج عملية الحد من الأخطار في مناهج الفرق القطرية، وفي عملية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ويجب أن تكون كافة الجهود مرتبطة بالخطط الإنمائية للحكومات.

2- وأكد مدير مركز البحوث المتعلقة بالأوبئة الناجمة عن الكوارث ببلجيكا على ضرورة ربط عملية الاستعداد بأنشطة التنمية، وقدم ملخصا عن الاتجاهات والآثار المتوقعة في هذا الإطار. إذ أنه يتم الإبلاغ عن أكثر من 400 كارثة كبيرة كل سنة، وعلى الرغم من انخفاض عدد الوفيات فإن الخسائر الاقتصادية وعدد الأشخاص المعوزين في تزايد. ويعود السبب في ذلك بشكل خاص إلى تزايد ضعف الآهالي، لا سيما الأكثر هم فقرا الذين يعيشون غالبا في مناطق شديدة الخطورة. ودعا المدير التنفيذي لليونيسيف إلى تحسين التخطيط القائم على الأدلة وتحسين قدرات المجتمعات المحلية.

3- ودعا مدير مكتب الفلبين للدفاع المدني في إطار عرضه المركز على تجربة بلده إلى نهج تشاركي ومندمج يركز على استعداد المجتمعات المحلية والحد من الأخطار والإنذار المبكر مع قيام الحكومات المحلية بدور أساسي. وتشمل استراتيجية الفلبين عملية تحديث نظام التنبأ؛ والقيام بحملات إعلامية لفائدة الجمهور؛ وتنظيم دورات تدريبية بشكل مستمر عن الكوارث على كافة المستويات بغية الاستجابة للكوارث والحد من أخطارها؛ وتحسين قدرات الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاستجابة للكوارث.

4- وأشار المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة في باكستان، خلال عرضه للدروس المستخلصة استنادا لتجربة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في باكستان، إلى وجود ثلاث ثغرات، وهي: خبرة محدودة في مجال عمليات الإنعاش طويلة المدى والحد من الأخطار؛ وتمويل غير كاف للاستعداد للكوارث والحد من أخطارها؛ واهتمام محدود من لدى المانحين بعمليات "البحث والإنقاذ". ويتعين تركيز الجهود على إشراك جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة في عملية الاستعداد للكوارث والحد من أخطارها وتنمية القدرات على جميع المستويات، وإشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الاستعداد للكوارث على مستوى المجتمعات المحلية.

5- وأوضح وفد باكستان أن وثيقة "الإطار الوطني للحد من أخطار الكوارث" التي تم توزيعها خلال الدورة كانت بمثابة مشروع عمل قيد الدراسة من طرف حكومة باكستان.

6- وأكد الوفد على الحاجة الملحة إلى تحسين الاستعداد الوطني للكوارث والحد من أخطارها، داعيا إلى اتخاذ التدابير التالية: إدخال عملية تقييم الأخطار والاستعداد للكوارث والحد منها في كافة الأنشطة والأطر الإنمائية؛ ودمج الأنظمة الوطنية في الأنظمة الدولية للإنذار المبكر؛ وتحسين أنظمة المعلومات وتبادل المعلومات؛ وتعزيز التعاون على نطاق أوسع فيما بين البلدان والأقاليم بالإضافة إلى التعاون جنوب جنوب؛ وإدماج جميع جوانب إدارة الكوارث؛ وتنظيم دورات تدريبية لإذكاء الوعي لفائدة صانعي القرارات على جميع المستويات؛ وتنمية القدرات على كافة المستويات، لاسيما في المجتمعات المحلية؛ وتعزيز خطط الاستعداد الداخلية وقدرات المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛ وتوضيح أدوار ومساهمات كل منظمة، خاصة في مجال الحد من الأخطار؛ وإرساء تعاون وثيق مع الأمم المتحدة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك، نهج المجموعات؛ والانضمام إلى إطار عمل هيوغو.

الهدف الإنمائي 1 للألفية: النُهج المترابطة للتخفيف من وطأة الفقر

7- افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الدورة بدعوة مدير شعبة دعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج ونائب المدير التنفيذي **للبرنامج** إلى تقديم ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الأربع.

8- وأشار المدير التنفيذي في معرض ملخصه للنقاط الرئيسية للورقة إلى أن المنظمات الأربع حددت معا عددا من المبادئ بغية توجيه عملية تحسين إدماج النقاط التالية: (1) الفهم المشترك للأهداف والاستراتيجيات والسياسات؛ (2) تجميع الموارد والقدرات في صياغة البرامج وتنفيذها؛ (3) وإدماج الأوليات الوطنية ودعمها؛ (4) إجراءات صارمة لرصد وتقييم التقدم المحرز صوب الأهداف الرئيسية، مع أهداف وسطية محددة بوضوح. وقد تم الشروع فعلا في الانخراط والاستثمار تماشيا مع هذه المبادئ. ومن أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على النُهج المتكاملة وجعلها السند الشائع في عملية البرمجة، يتعين على المنظمات الأربع مواصلة الجهود للتغلب على العقبات المتكبدة على كل من الصعيد السياسي والمفهومي والتشغيلي وتوفير القدرات.

9- ودعي وزير التخطيط من حكومة ليبريا لتقديم نظرة ميدانية عن النُهج المترابطة الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر, وقد ركز على الجهود الجارية لوضع استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر. وأوحت تجربة ليبريا أن ثمة مسألتين حاسمتين لهما علاقة بالموضوع وهما : الملكية الوطنية لعملية وضع الاستراتيجيات وتحديد الأولويات ضمن بدائل الاستثمار.

10- وتم ضمان الملكية الوطنية والتحديد المناسب للأولويات من خلال ربط عملية وضع الاستراتيجية المؤقتة للتخفيف من وطأة الفقر ببذل جهد على نطاق واسع لتعزيز الإنعاش والإصلاح. وقد استحدث نهج متكامل وشامل خاص بليبريا ينطوي على أربعة أسس، وهي: ضمان السلام والأمن؛ وتنشيط الاقتصاد؛ وتعزيز الحكم وسيادة القانون؛ وإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية. وأعربت حكومة ليبريا عن ثقتها بأن الاستراتيجية المؤقتة للتخفيف من وطأة الفقر، إن هي حظيت بدعم من كافة الشركاء، ستكون بمثابة أساس للإنعاش والنمو المستدامين. وأنهى الوزير مداخلته بتشجيع المنظمات الأربع على ترسيخ انخراطها في ليبريا بغية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والتكافل والشراكة.

11- وفتح المجال أمام الحضور للأسئلة والتعليق. وأفضت المناقشات فيما بين الوفود إلى الاستنتاجات التالية: يتعين على جميع الأطراف بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية-1؛ ضرورة بذل جهود لدمج الاستراتيجيات والخطط والاستثمارات؛ ومع أن البلدان هي الجهات الرئيسية الساعية إلى التخفيف من وطأة الفقر والجوع، إلاّ أنها في

أغلب الحالات لا تستطيع أن تضطلع بتلك الجهود لوحدها، إذ أنها تكون بحاجة إلى مساعدة من الشركاء، بما في ذلك المنظمات الأربع؛ وينبغي تركيز الجهود الرامية إلى تحقيق إدماج أكبر على المستوى القطري، وتُتيح عمليات إصلاح الأمم المتحدة نطاقا واسعا للإدماج والتركيز؛ ويتعين استخدام الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر وعمليات التقييم القطري الموحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وطائفة من الأطر الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز جهود الإدماج وتركيزها؛ وينبغي أن تركز تلك الجهود بوضوح على النتائج، مع مراعاة العوامل ذات الصلة على المستويين الوطني والعالمي؛ ويتعين على المجالس التنفيذية الأربعة أن تكون أكثر وعيا بمسؤوليتها في تعزيز الإدماج وأنشطتها المشتركة، لا سيما على المستوى القطري.

إصلاح الأمم المتحدة

12- افتتح الدورة رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان معربا عن امتنانه لانتخابه رئيسا للمجلس التنفيذي ومشيرا إلى العمل الحاسم للسنوات المقبلة. وبعدها أعطى الكلمة لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

13- وعرض كل من رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية مقدمة عن موضوع إصلاح الأمم المتحدة. وجدد رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تأكيده بأن الإصلاح سيتيح مساءلة على نطاق أوسع بالنسبة للشركاء الوطنيين من خلال إدارة الخبرات الفنية وتبادلها، وتعزيز الفعالية من خلال نظام 180 درجة لتقييم الأداء المتبادل وتعزيز نظام المنسقين المقيمين. كما أن إبراز المواقف والاستراتيجيات المشتركة بالنسبة للوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة من شأنه أن يساعد الحكومات على تحقيق استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وشدد الرئيس على أن البلدان الثمانية الرائدة العاملة في إطار "توحيد عمل الأمم المتحدة" ينبغي اعتبارها نماذج تجريبية، فلكل بلد ظروفه الخاصة المؤثرة على النهج المتبع ونتائجه والدروس المستخلصة منه.

14- وشكر المدير العام المجلس التنفيذي وأكد على وجود تحديات كبرى مقبلة ولكن ثمة أيضا فرص كبيرة. مشيرا إلى أنه يتعين على مبادرة " توحيد الأداء" الوفاء بالتزاماتها ومراعاة الهياكل التوجيهية وخصوصيات المنظمات المشاركة، وأشار إلى أهمية التعامل مع الاختلافات النظامية والإجرائية الفردية. وحذر من أي تسرع قد يؤدي إلى تهديد مبادرات الإصلاح؛ كما أشار إلى المشاغل المتعلقة باختلال التوازن في التمويل في النظام متعدد الأطراف، الأمر الذي قد يؤدي إلى توسيع التباين بين مفهوم "توحيد عمل الأمم المتحدة" وواقع الحال في الميدان. وفي الختام أشار المدير العام إلى التحديات التي يواجهها المنسقون المقيمون، مؤكدا على الحاجة إلى التحضير الفني ومعرف العمل الذي تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج من خلال تنظيم دورات تدريبية متبادلة، وتعزيز دور المنسقين المقيمين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

15- وأكدت بعض الوفود على ضرورة ضمان استمرار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال توفير الدعم المالي والفني مع مراعاة الأولويات الوطنية وتعزيز الملكية على المستوى القطري. وأيدت العديد من تلك الوفود البلدان الثماني الرائدة بوصفها أساس الجهود الرامية إلى الإصلاح، وسيتوقف ذلك على موارد وقدرات المنظومة بأكملها قصد تحقيق الانسجام والتنسيق. وأعربت وفود أخرى عن انشغالها بشأن المشاريع الرائدة، مشيرة إلى خطر احتمال فك الارتباط بين تنفيذ بعض مقترحات الفريق الرفيع المستوى والمشاورات الحكومية الدولية بشأن تلك التوصيات. وأبدى عدد من الوفود اهتمامه في التعرف أكثر عن كيفية تحديد فعالية المشاريع الرائدة في تعزيز الانسجام والكفاءة والفعالية. وأعرب البعض الآخر عن انشغاله من أن الإصلاحات المعنية بالمنسقين المقيمين قد تزيد من العوائق البيروقراطية الإدارية. ورأى

العديد من الوفود ضرورة تسريع وتيرة إصلاح الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل أكبر على الأداء والنتائج الموثوقة والشفافة.

16- ورأى وفد واحد على الأقل أن التمويل المقدم إلى البلدان الرائدة قد يفضي إلى حصائل حقيقية إذا ما تم الحفاظ على المستويات المتفق عليها. ورأى الوفد أيضا أنه من المفيد إفساح النفاذ إلى تقارير المراجع الداخلي لفرادى الصناديق والبرامج بهدف تعزيز الشفافية. ووصفت أغلبية الوفود تقرير الفريق الرفيع المستوى وتوصياته بأنها مفيدة للغاية في سياق النقاش الجاري بشأن الإصلاح. وأعرب العديد من الوفود عن رغبته في أن يضطلع المجلس التنفيذي بدور أكبر في صنع القرار والتوجيه.

17- وقدم رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمدير العام أجوبة مختصرة. وتساعد البلدان الرائدة على تحديد التفاصيل المهمة التي تسهم في جهود "توحيد عمل الأمم المتحدة" وتقود مناقشات على المستوى الحكومي الدولي. ولن تفضي التغييرات على نظام المنسقين المقيمين إلى المزيد من البيروقراطية؛ وسيعتمد المنسقون المقيمون في عملهم على الموارد الموجودة. ونبه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أنه يتعين عدم اعتقاد بأن التنسيق سيتم من خلال عقد "اجتماعات كبيرة" وأكد على أن الأموال المخصصة تؤثر على الفعالية المالية. وأختتم المدير العام الاجتماع بالتأكيد مجددا على القدرة الكبيرة الكامنة المتاحة للمنسقين المقيمين من أجل تحقيق تضافر في الجهود والقضاء على التداخل والإزدواجية.

الأبعاد الجنسانية لفيروس/مرض الإيدز

18- افتتح الدورة رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحدث المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، متناولا القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالأبعاد الجنسانية لفيروس/مرض الإيدز. إذ قدمت (المدير التنفيذي) أمثلة عن الأعمال المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة وشددت على التحديات. وقدم مدير البرنامج الوطني للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/الإيدز في البرازيل عرضا عن خبرة هذا البلد في معالجة موضوع تأنيث هذا الوباء. وتبع ذلك عرضا قدمه مستشار في مجال فيروس/مرض الإيدز للإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أفريقيا، مركزا على أهمية مشاركة الذكور في الوقاية من فيروس/مرض الإيدز. وأخيرا، أخذت الكلمة ممثلة عن الشبكة الآسيوية للأشخاص المصابين بفيروس/مرض الإيدز (وهي عضو في مجلس تنسيق البرامج لدى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وأفضت إلى الحضور بتطلعاتها الشخصية فيما يتعلق بكفاحها ضد فيروس/مرض الإيدز.

19- وشدد أعضاء الفريق الرفيع المستوى على أهمية مبادئ "العناصر الثلاثة" لتنسيق الاستجابات الوطنية وأشادوا بالمنظمات الأربع على دعمها لمزيد من التعاون جنوب-جنوب ودراسة القضايا المدرجة على جدول الأعمال العالمي الجديد، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وشددوا على الحاجة إلى المزيد من الالتزامات المالية تجاه مكافحة هذا الوباء وأهمية وضع برامج مستهدفة لفائدة المراهقين والشباب، مع تركيز أكبر على القضايا الجنسانية من قبيل علاقات القوى والعنف القائم على أساس نوع الجنس وعبء العناية الذي تتحمله النساء والفتيات.

20- ورحبت الوفود بالعروض المقدمة والتعاون والمساهمة فيما بين المنظمات الأربع وأقرت بأهمية الأدوار القيادية المنوطة بكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في

مكافحة الوباء. وأشادت الوفود بورقة المعلومات الأساسية لما قدمته من تحليل للمحددات الجنسانية لفيروس/مرض الإيدز. وشجعت الوفود الوكالات الأربع على توسيع نطاق تبادلها للخبرات فيما بينها ومع الشركاء الآخرين النشطين في مجال التنمية. وأكدت على أهمية متابعة وتبليغ النتائج وآثار البرامج لتبيين كيف يمكن للتدخلات المشتركة أن تؤثر على الأبعاد الجنسانية لفيروس/مرض الإيدز. وحذرت من ازدواجية الجهود وأوصت بأن تقوم المنظمات الأربع بالمزيد من المبادرات المشتركة داخل إطار العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وطالبت الوفود بقدر أكبر من المساءلة بخصوص تخصيص الموارد، لا سيما تلك المتصلة بقضايا فيروس/مرض الإيدز ونوع الجنس، بما في ذلك قضايا تمكين المرأة.

21- وأكدت الوفود على ضرورة مراعاة النُهج الاجتماعية الثقافية وإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية من قبيل الزعماء التقليديين ورجال الدين عند وضع البرامج الخاصة بفيروس/مرض الإيدز، وأيدت أهمية الاعتراف بمفهومي أدوار الجنسين والرجولية. وأكدت على ضرورة تحليل العوامل الكامنة في هياكل المجتمع وهشاشة أوضاع النساء والبنات عند إعداد برامج فعالة. وشددت الوفود أيضا على ضرورة زيادة موارد البرامج. كما شددت على علاقة فيروس/مرض الإيدز بالصحة الجنسية والإنجابية وحثت على إيلاء عناية أكبر للعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات النزاعات وما بعد النزاعات.

22- وأكدت الوفود على أهمية متابعة التوصيات الصادرة عن فريق العمل العالمي بشأن تحسين تنسيق قضايا فيروس/مرض الإيدز. وبالإشارة إلى أهمية الحد من البرمجة المتوازية من خلال تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة، دعت الوفود إلى انتهاج نُهج قائمة على النتائج تكون منسقة على نطاق أوسع وعلى نحو أفضل طيلة مدة البرنامج، بما في ذلك وضع آليات أكثر تركيزا وأحسن فعالية لعمليات التنفيذ والرصد والتقييم.